بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هي دار إفتاء الباطل إلى أجل غير مسمّى

الخبر:

قالت دار الإفتاء، إن إيداع الأموال في البنوك وأخذ فوائد منها جائز شرعاً ولا إثم فيه، وليس من الربا في شيء، بل هو من العقود المستحدثة التي تتَّفق مع المقاصد الشرعية للمعاملات في الفقه الإسلامي وتشتدُّ حاجة الناس إليها، وتتوقَّف عليها مصالحهم، والأرباح التي يدفعها البنك للعميل هي عبارةٌ عن تحصيل ثمرة استثمار البنك لأموال المودعين وتنميتها، ومِن ثَمَّ فليست هذه الأرباح حراماً؛ لأنها ليست فوائد قروض ولا منافع تجُرُّها عقود تبرعات، وإنما هي عبارة عن أرباح تمويلية ناتجة عن عقود تحقق مصالح أطرافها. (اليوم السابع، 2022/08/01).

التعليق:

برعت دار الإفتاء المصرية تحت رعاية السيسي في تلبيس الباطل على المسلمين في قائمة يطول حصرها؛ من بينها إنزال الإخوان المسلمين منزلة الخوارج وما أوجبته في حقهم من استحلال دمائهم تبريرا لتنفيذ حكم الإعدام بحق المعتقلين الذين أدينوا باغتيال النائب العام الأسبق هشام بركات، ضف إلى ذلك دعوتها لطاعة الحاكم ونصرته والدعاء له وعدم مخالفته وأن مساندته واجب شرعي! وآخر ما صدر منها جواز طلب المسلم المددَ من الأنبياء والأولياء والصالحين وإحلال ربا البنوك ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم. وكل هذا يأتي في سياق تجديد الخطاب الديني و"تصحيح صورة الإسلام المغلوطة" التي يدعو إليها السيسي، هذا الطاغية الذي لم يَدَعْ وسيلة إلا واعتمدها لتثبيت ملكه وإسباغ الصفة الشرعية على كل جرائمه. وها هو منذ فترة يسلّط أئمة ومشايخ البلاط ليحثوا المصريين على إيداع أموالهم بالبنوك فيستفيد منها في ظل وضع اقتصادي مزرٍ تعاني منه البلاد فكان حديثهم الشاغل منذ شهر آذار من السنة الجارية على وسائل الإعلام إجازة شراء شهادات الاستثمار البنكية بعد قرار الحكومة طرح شهادات استثمار بربا 18% لاستغلال أموال الناس المودعة خارج النظام البنكي.

فهل تواجه دار الإفتاء المصريّة التطرف وتروج للوسطيّة في الإفتاء والتجديد في علوم الفتوى من أجل تحقيق التنمية بتبديل أحكام الشريعة وإحلال ما حرّم الله وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة؟! فإذا كانت العوائد البنكيّة ليست ربا وهي جليّة واضحة فاقت ربا الجاهليّة فما هو تعريف الربا الذي حرمه الكتاب والسنة والإجماع تحريماً قاطعاً؟! أين دار الإفتاء من قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾؟!

يقول الشاطبيّ: "... وإن الحجة القاطعة والحاكم الأعلى هو الشرع لا غيره"، فيا أيها المسلمون: إن التحليل والتحريم هو حق لله وحده، ولا ترجيح ولا منازعة ولا اجتهاد في الأحكام الشرعية القطعية ولا تحتاجون لأصحاب العمائم لبيان ذلك. ويا علماء المسلمين: كونوا أمناء على هذا الدين فلا تخونوا الله ورسوله من أجل عرض الدنيا القليل، واتقوا الله لعلكم تفلحون، وتذكروا قوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

م. درة البكوش